

Distr.: General
21 July 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٧٠. وحيث إنه لم يبق سوى أقل من عام حتى ينتهي العقد الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) يستعرض التقرير التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف العقد الثاني، فضلاً عن التحديات المتبقية. ويختتم التقرير بتوصيات رئيسية لتنظر فيها الجمعية.

* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220816 220816 16-12672 (A)



أولا - مقدمة

١ - أكدت الدول الأعضاء من جديد، باعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التزامها بالقضاء على الفقر بتعهداتها بإنهاء الفقر في الخمس عشرة سنة التالية. ويستند هذا التعهد إلى النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بينما يعترف أيضا بالروابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٠١٨/٧٠، المعنون "عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يُقدّم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. وطلبت الجمعية أيضاً استعراضاً للتقدم الذي أحرزته الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف العقد الثاني. وهذا التقرير مُقدّم استجابة لذلك القرار.

٢ - والهدف من العقد الثاني هو أن يدعم، بطريقة كفؤة ومنسقة، متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، كما حددتها خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وما لم يُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتنسيق الدعم الدولي المقدم تحقيقاً لهذه الغاية. وقد وضعت خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة أكدت على تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع من أجل النهوض بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وينبغي النظر إلى التقدم المحرز في التصدي للفقر والجوع وإتاحة فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع منذ بدء العقد الثاني في إطار بيئة عالمية صعبة. ففي بداية العقد الثاني، كان العالم يترنح نتيجة للهزات اللاحقة لأزمة مالية واقتصادية عالمية كبيرة، وأزمة في الأغذية والطاقة. ونجم عن هاتين الأزميتين اضطراب اجتماعي واقتصادي كبير تخللته خسائر هائلة في الوظائف، وزيادة في انعدام الأمن الغذائي، وتخفيضات في الخدمات العامة. وأدى ارتفاع أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية بما يُقدر بنحو ٦٣ مليوناً. وبالمثل، كان لارتفاع أسعار الأغذية في عام ٢٠١٠ أثر كبير على الذين يعيشون في فقر. ودفع ٦٨ مليون مشتر صاف للأغذية في الريف والحضر إلى ما دون خط الفقر، بالمقارنة بـ ٢٤ مليون بائع صاف للأغذية استطاعوا الإفلات من براثن الفقر. ونجم عن هذه الآثار المتعلقة بالتوزيع زيادة صافية قدرها ٤٤ مليون شخص في عدد الذين يعيشون في فقر^(١). وخلال فترة العقد الثاني، ظلت أيضاً مستويات عدم المساواة

(١) البنك الدولي، "Responding to higher and more volatile world food prices"، Report No. 68420-GLB، (Washington, D.C., 2012).

في الدخل والثروة والفرص مرتفعة أو اتسع نطاقها في عدد من البلدان بعد أن كانت في هبوط طيلة عقود.

٤ - وفي الوقت الراهن، يخوض العالم غمار حروب أهلية ونزاعات تدفع المعاناة والاحتياج الإنساني إلى مستويات غير مسبوقة. والكوارث الطبيعية، التي زادت آثار تغير المناخ من وطأها، تؤثر على عدد من الناس أكبر من أي وقت مضى، فتتال من مكاسب التنمية، وتُعرض للخطر التماسك الاجتماعي واستقرار بلدان بكاملها. كذلك كان لحالات التفشي الكبيرة للأمراض أثر سلبي على القضاء على الفقر في بعض البلدان، في حين ألحق ضعف الاقتصاد العالمي خسائر بالعمالة في كثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبخاصة تلك التي عانت من هبوط الصادرات من السلع الأساسية والأسعار.

ثانيا - التقدم المحرز في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية الشاملة للجميع

ألف - القضاء على الفقر والجوع

فقر الدخل والفقر غير المرتبط بالدخل في العالم

٥ - استمر معدل انتشار الفقر في الهبوط خلال العقد الثاني. فقد انخفضت نسبة الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥، من ٢١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وهبط معدل الفقر في جميع المناطق ولكن بوتيرة متفاوتة. ففي شرق آسيا والمحيط الهادئ، انخفضت مستويات الفقر المدقع من ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وفي جنوب آسيا، هبط معدل الفقر المدقع من ٣٤ في المائة إلى ٢٤,٥ في المائة. وكان التقدم المحرز أقل وضوحا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث هبطت معدلات الفقر من ٤٩,٧ في المائة إلى ٤٦,٩ في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظلت معدلات الفقر منخفضة حيث كانت ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وبالمثل، ظل معدلا الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المستويين المنخفضين ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ١,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وظلت معدلات الفقر المدقع في أوروبا ووسط آسيا البالغة ٠,٥ في المائة منخفضة ودون تغيير في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ على السواء.

٦ - وكان يعيش عدد يُقدر بنحو ١,٢٥ بليون نسمة على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٨، بالمقارنة بـ ١,٠١ بليون نسمة في عام ٢٠١١. وفي أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى، زاد هذا العدد من ٤٠٣,٤ ملايين في عام ٢٠٠٨ إلى ٤١٥,٨ مليون في عام ٢٠١١. وفي جنوب آسيا، هبط العدد من ٥٤٠,٣ مليون إلى ٣٩٨,٩ مليون. وهبطت أيضا الأرقام المطلقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي الشرق الأوسط، ولكنها ظلت دون تغيير إلى حد بعيد في أوروبا ووسط آسيا^(٢).

٧ - وإذا ما عُرِّف الفقر بالقيمة النسبية، حيث تمثل الدخول أقل من ٦٠ في المائة من متوسط الدخل، تكون هناك زيادة في معدل الفقر في البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة في أوروبا. وفي عام ٢٠١٢، كان يُقدَّر أن أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في البلدان المتقدمة النمو يعيشون في فقر^(٣). كذلك لا تزال الاتجاهات فيما يتعلق بمعدل فقر الأطفال منذ عام ٢٠٠٨ مبعثا للقلق. وباستخدام خط للفقر مرتبط بخط الفقر النسبي في عام ٢٠٠٨، يكون معدل فقر الأطفال قد زاد في ٢٣ بلدا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٨. فقد كان هناك حوالي ٧٧ مليون طفل يعيشون في فقر في الـ ٤١ بلدا الأكثر ثراء في عام ٢٠١٤^(٤). وزادت معدلات فقر الأطفال في خمسة بلدان بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة. وفي الاتحاد الأوروبي، تزيد نسبة الأطفال الفقراء على نسبة البالغين الفقراء. وعلاوة على ذلك، كان هناك عدد يُقدَّر بنحو ٧,٥ ملايين شاب بلا تعليم أو عمل أو تدريب في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها نحو مليون شاب عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٨. وفي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يُشكِّل الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٧ سنة فأقل ٤٦ في المائة من عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم^(٥).

(٢) في عام ٢٠٠٨، كان يعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عدد يُقدَّر بنحو ٣٩١,٥ مليون نسمة على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم. وزاد العدد فبلغ ٣٩٣,٥ مليون في عام ٢٠١١ وهبط إلى ٣٨٨,٨ مليون في عام ٢٠١٢. وباستخدام هذا المعيار كان هناك في عام ٢٠٠٨ في جنوب آسيا ٥٠١,٥ مليون فقير بالمقارنة بـ ٣٠٩,٢ ملايين في عام ٢٠١٢. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، هبط العدد من ٢٩٦,٩ مليون في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٧,٢ مليون في عام ٢٠١٢. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هبط العدد من ٤١,١ مليون في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣,٧ مليون في عام ٢٠١٢.

(٣) منظمة العمل الدولية، *World Employment Social Outlook 2016: Transforming Jobs to End Poverty* (Geneva, 2016).

(٤) مكتب إينوشنتي للأبحاث التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، *Children of the Recession: The Impact of the Economic Crisis on Child Well-being in Rich Countries*, Innocenti Report Card 12 (Florence, Italy, UNICEF, 2014).

(٥) اليونيسيف، *The State of the World's Children Report: A Fair Chance for Every Child* (New York, 2016).

٨ - والبلدان المتوسطة الدخل بأعداد سكانها الكبيرة هي، عموماً، موطن لثلاثة أرباع من يعيشون في فقر مدقع في العالم. فعلى سبيل المثال، كان عدد الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في الصين والهند في عام ٢٠١١ يبلغ ٨٤,١ مليون و ٣٠١,٣ مليون، على التوالي.

٩ - ولوحظ أيضاً إحراز تقدم في تخفيض معدل الفقر غير النقدي. وتوفر المقاييس المتعددة الأبعاد طريقة بديلة للنظر إلى الفقر، حيث تتناول طائفة من الأبعاد وأوجه الحرمان التي تؤثر على الفرص المتاحة للناس وحظوظهم في الحياة. ووفقاً لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد^(٦)، كان هناك ١,٦ بليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في عام ٢٠١٥^(٧). ومن ذلك العدد، كان يعيش ٥٤ في المائة في جنوب آسيا، و ٣١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بيد أنه كان هناك تحسن كبير في الحد من الجوع وسوء التغذية. ففي ٧٢ من ١٢٩ بلدا تراقبها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تحققت غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في تخفيض معدل انتشار نقص التغذية بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف. ومع ذلك، لم تُحقق المناطق النامية ككل هذه الغاية بامام ضئيل، وظل عدد السكان الذين يعانون بشكل مزمن من نقص التغذية مرتفعاً، حيث بلغ ٧٩٥ مليون في عام ٢٠١٦ بالمقارنة بـ ٨٦٧ مليون في عام ٢٠٠٩^(٨). وتعيش الأغلبية العظمى من هؤلاء في المناطق الريفية من البلدان النامية وتعتمد على دخلها على زراعة الكفاف.

فقر الدخل والفقر غير المرتبط بالدخل في أفريقيا وأقل البلدان نمواً

١٠ - لا يزال التحدي المتمثل في الفقر مخيفاً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. ومن الأهمية البالغة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر وعدم تخلف أحد عن ركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إيلاء اهتمام خاص للأوضاع في تلك البلدان.

١١ - بعد تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واستثمار أجنبي زائد طيلة عقدين، لم يحدث انخفاض متواصل في معدل الفقر إلا في بلدان قليلة في أفريقيا وفي بعض أقل البلدان نمواً. وهبط معدل الفقر المدقع في أفريقيا من ٤٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٤١,٨ في المائة في بداية العقد الثاني إلى ٣٩,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هبط معدل

(٦) يُكمّل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد المقاييس النقدية للفقر حيث يأخذ في الاعتبار أوجه الحرمان المتداخلة في مجال الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

(٧) Sabina Alkire and others, "Global Multidimensional Poverty Index 2015", Oxford Poverty and Human Development Initiative, June 2015.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، — *The State of Food and Agriculture: Social Protection and Agriculture* — *Breaking the Cycle of Rural Poverty* (Rome, 2015).

الفقر المدقع من ٥٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٤٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من ذلك الهبوط، زاد عدد الذين يعيشون في فقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من ١٠٠ مليون في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١١. ويُتوقع أيضا أن يعيش عدد يُقدَّر بنحو ١٥٦ مليون طفل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في عام ٢٠٣٠، وهؤلاء يمثلون حوالي نصف سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع^(٥).

١٢ - وفي أقل البلدان نموا، هبط معدل الفقر المدقع من ٦٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، تجاوزت مستويات الفقر المدقع نسبة ٥٠ في المائة في ١٤ من أقل البلدان نموا (بما في ذلك ستة بلدان تزيد مستوياتها على ٧٠ في المائة) بالمقارنة بـ ١٥ بلدا في عام ٢٠٠٨ (بما فيها أربعة بلدان تزيد مستوياتها على ٧٠ في المائة).

١٣ - ويُعدُّ بَطء التغيير الهيكلي مساهما رئيسيا في استمرار وجود مستويات بطالة مرتفعة وضعف العمالة والفقر، وبخاصة في أقل البلدان نموا. ولم تكن مصادر النمو في البلدان السريعة النمو من أقل البلدان نموا، مثل إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا في القطاعات الكثيفة العمالة. وبالمثل، لم تخلق الصناعات الاستخراجية في البلدان الغنية بالموارد أيضا فرص عمل جيدة كافية.

١٤ - وخلال الفترة ذاتها، ظلت مقاييس الفقر غير المتصلة بالدخل في تحسن في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا حتى وإن كان الأداء متفاوتا فيما بين هذه البلدان. وقد سجل كثير من البلدان الأفريقية تحسنا في مؤشرات الصحة والتعليم. وهناك تقدم كبير في معدل بقاء الطفل منذ عام ١٩٩٠ على الرغم من أن القارة لا تزال موطننا لنصف مجموع وفيات الأطفال. وأفضى تسارع التقدم في المناطق الأخرى إلى أن غدا تركيز وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأفريقيا أعلى من أي منطقة أخرى. كذلك تظل معدلات وفيات الأطفال في أقل البلدان نموا على ارتفاعها، حيث وقع بها ٣٦ في المائة من مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠١٢. وكان هناك تحسن في معدلات القيد بالمدارس الابتدائية، على الرغم من إحراز تقدم أبطأ بكثير في خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ومما يثير القلق على نحو خاص وجود أكثر من ٢٤ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس في أقل البلدان نموا.

باء - تحقيق النمو الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة - دور العمل اللائق

١٥ - بوجه عام، تُشير الأدلة الحالية إلى أن النمو الاقتصادي السريع والمتواصل، عبر البلدان وبمرور الوقت، يُساهم في الحد من الفقر. ومع ذلك، فإن للنمو الاقتصادي الضيق القاعدة أثر محدودا فيما يتعلق بالحد من الفقر، وينحو إلى زيادة حدة التفاوت في الدخل. وتُفيد تقديرات البنك الدولي أنه إذا ما استمرت معدلات النمو الوطني التي سادت العقد الماضي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، سيهبط معدل الفقر المدقع العالمي إلى ٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠^(٩). وقد خفض النمو الاقتصادي، في المتوسط، نسبة الجوع تخفيضاً كبيراً في العالم النامي منذ عام ١٩٩٠. ففي غانا، على سبيل المثال، أسهم متوسط معدلات النمو السنوي البالغ ٣,٣ في المائة في الحد من معدل انتشار الجوع من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وهبط معدل الفقر المدقع من ٥٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١١^(٨).

١٦ - وهناك فروق جوهرية بين البلدان فيما يتعلق بمعدل هبوط الفقر نتيجة للنمو الاقتصادي. وتوضح تجربة النمو الأخيرة لبعض البلدان الأثر المتفاوت للنمو على معدل الفقر. فقد شهدت بلدان مثل ليبيريا، وملاوي، وموزامبيق زيادة في الفقر على الرغم من تحقيق مستويات عالية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، استطاعت البلدان التي حققت نمواً عالياً مثل سوازيلند، وسيراليون أن تُخفف من وطأة الفقر. وشهدت البلدان التي تعتمد صادراتها على الموارد الطبيعية والسلع الأساسية أدنى تحسن، بالنظر إلى أن أنشطة استخراج الموارد، التي تتسم بكثافة رأس المال بطبيعتها، لا تخلق فرص عمل لائق كبيرة. ويزيد وجود اقتصاد غير رسمي وريفي كبير من إضعاف الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية والحد من الفقر. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لم تعد منافع التوسع الاقتصادي بالكثير على من يعيشون في فقر في السنوات الأخيرة، كما يتضح من تباطؤ معدل الحد من الفقر وتزايد عدم المساواة.

الاتجاهات العالمية والإقليمية الأخيرة في مجال العمالة

١٧ - لا تزال سوق العمل العالمية هشة ومتفاوتة بسبب بطء النمو. ففي عام ٢٠١٥، نما الاقتصاد العالمي بمعدل أبطأ بكثير مما كان متوقعا في البداية، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة الرئيسية. وسيؤثر ضعف النمو واستمرار التباطؤ في تلك البلدان على عالم العمل في السنوات المقبلة. وقد زاد هذا الضعف

(٩) البنك الدولي، *World Development Indicators 2016* (Washington, D.C., 2016).

عدد العاطلين عن العمل إلى ١٩٧,١ مليون في عام ٢٠١٥. وذلك بزيادة قدرها ٢٧ مليون عن المستوى السابق على الأزمة. وقد ثبت عدد العاطلين على مستوى العالم عند ١٧٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يرتفع عدد العاطلين بما يزيد على ٣,٤ ملايين خلال السنتين القادمتين^(١٠). وفيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل، تجاوز عدد الأفراد الذين هم في سن العمل ولم يُشاركوا في سوق العمل في عام ٢٠١٥ بليونين، منهم عدد غير متناسب من النساء، حيث لم يُشارك عالميا في سوق العمل إلا نصف عدد النساء، بالمقارنة بأكثر من ثلاثة أرباع عدد الرجال.

١٨ - يتأثر الشباب، وبخاصة الشابات، بشكل غير متناسب بضعف سوق العمل. وقد استقر عدد العاطلين من الشباب على صعيد العالم عند ٧٦ مليون شاب في عام ٢٠٠٨ و ٧٦,٦ مليونا في ذروة الكساد العالمي. وفي عام ٢٠١٤، كان هناك ٧٣,٣ مليون شاب عاطل. ويدل الاتجاه إلى الهبوط على أن أزمة بطالة الشباب آخذة في الانفراج على الصعيد العالمي^(١١). وارتفعت نسبة البطالة العالمية بين الشباب من ١٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهبطت إلى ما يزيد قليلا على ١١ في المائة في عام ٢٠١٥. ومعدلات البطالة بين الشابات أعلى من معدلاتها بين الشبان. وعلى الصعيد الإقليمي، توجد بشمال أفريقيا أعلى نسبة مئوية لبطالة الشباب في العالم، إذ بلغت حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٩ - ولا يزال معدل الفقر بين العاملين مرتفعا أيضا. ففي عام ٢٠١٥، كان يعيش عدد يُقدر بنحو ٩٦٧ مليون عامل قريبا من الفقر أو في فقر معتدل، ويعيش ٣٢٧ مليون آخرين في فقر مدقع. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفض إلى حد بعيد نصيب العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع (أي على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم) كنسبة مئوية من إجمالي العمالة في البلدان الناشئة والنامية، إذ هبط من ٢٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالمثل، في عام ٢٠١٥، اعتُبر ٢٧,٩ في المائة من العاملين في المناطق الناشئة والنامية فقراء فقرا معتدلا (أي يعيشون على أقل من ٣,١٠ دولار في اليوم)، بالمقارنة بنسبة قدرها ٤٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي أفريقيا، هبط معدلا الفقر المدقع والفقر المعتدل بين العاملين من ٤٠ إلى ٢٩,٨ في المائة ومن ٦٩ إلى ٥٧,٨ في المائة، على التوالي، خلال الفترة ذاتها. وكانت معدلات فقر العاملين أيضا مرتفعة في آسيا والمحيط الهادئ، وهبط معدل الفقر المدقع من ٢٣,٢ إلى ١٠,٤ في المائة، والفقر المعتدل من ٤٨,٨ إلى ٢٦,٤ في المائة خلال الفترة ذاتها^(١٢).

(١٠) منظمة العمل الدولية، *World Employment and Social Outlook: Trends 2016* (Geneva, 2016).

(١١) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends for Youth 2015: Scaling Up Investments in Decent Jobs for Youth* (Geneva, 2015).

وداخل المناطق فروق شاسعة بين البلدان في التقدم المحرز. ولم يُصبح الحد من الفقر عن طريق توفير العمل اللائق بعد تجربة تشترك فيها جميع البلدان.

العمالة غير الرسمية، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والقضاء على الفقر

٢٠ - في كثير من الاقتصادات النامية والناشئة يتجاوز معدل العمالة غير الرسمية معدل العمالة غير الزراعية بما يزيد على النصف، حيث تتفاوت نسب العمالة غير الرسمية عبر المناطق وبين البلدان. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يُسهم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من العمالة، وبنسبة قدرها ٩٠ في المائة من فرص العمل الجديدة^(١٢). ويُسهم الاقتصاد غير الرسمي بحوالي ٨٢ في المائة من نسبة العمالة في جنوب آسيا، و ٦٥ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا (باستثناء الصين)، و ٤٧ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، تُمثل العمالة غير الرسمية أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي العمالة، في حين تتراوح التقديرات بالنسبة لوسط وجنوب شرق أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي) والشرق الأوسط بين ١٥ و ٣٠ في المائة^(١٣). وفي معظم المناطق، يُشكل النساء نسبة عالية من العاملين في القطاع غير الرسمي، ويغلب عليهن تركيز غير متناسب في شرائح العمالة غير الرسمية الأدنى أجرا.

٢١ - وتُشكل مستويات العمالة غير الرسمية المرتفعة هذه تحدياً لجهود القضاء على الفقر، حيث تتسم الأعمال في القطاع غير الرسمي بمستويات إنتاجية منخفضة وبأجور ضعيفة، ولا توفر حماية اجتماعية كبيرة، إن وجدت. ولذلك تتطلب مكافحة الفقر زيادة الأجور وتقليل المخاطر في الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن أن تكون زيادة الدخل بين العمال الفقراء تدبيراً تحويلياً بالنسبة للأفراد وأسرتهم، ولكن ذلك يتطلب تغيير البيئة القانونية والتنظيمية التي يعمل فيها القطاع غير الرسمي في أغلب البلدان. ويتطلب رفع الإنتاجية والأجور توفير التدريب على المهارات وتوفير الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلاوة على ذلك، لا يمكن القضاء على الفقر ما لم يتم التصدي لأوجه اللامساواة بين الجنسين عن طريق الحد من التفرقة بين الجنسين والفوارق بينهما في الأجر والقضاء عليها والأخذ بسياسات توفيقية تُساعد المرأة على تحقيق

(١٢) Nancy Benjamin and Ahmadou Aly Mbaye, "Informality, growth and development in Africa", *WIDER Working Paper*, No. 52 (Helsinki, United Nations University — World Institute for Development Research, 2014).

(١٣) منظمة العمل الدولية، (Geneva, 2014)، *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?*

التوازن بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية. وذلك يتطلب تغيير المعايير الاجتماعية وممارسات إدارة الموارد البشرية في الاقتصادات غير الرسمية والرسمية على السواء.

٢٢ - وتوجد أغلب العمالة غير الرسمية والعمالة غير المستقرة في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتُشير الأدلة إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين إتاحة الحصول على التمويل وتحقيق النمو في فرص العمل في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. فالشركات التي يتيسر لها الحصول على القروض تُظهر نمواً في العمالة يزيد بنسبة تتراوح بين ١ و ٣ نقاط مئوية عن الشركات التي لا يتيسر لها الحصول على التمويل. والأهم من ذلك، أن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي يُمكنها الحصول على القروض تُحقق نمواً في العمالة تزيد نسبته بما يتراوح بين ١ و ٤ نقاط مئوية عما تُحققه الشركات التي لا يتيسر لها الحصول على القروض^(١٤). ومع ذلك، ليست جميع فرص العمل التي تخلقها تلك المشاريع منتجة ولائقة وتُساهم في القضاء على الفقر. وتسم العمالة في هذا القطاع بالدخول المنخفضة وشروط العمل السيئة، ولا توفر حماية اجتماعية رسمية كبيرة، إن وجدت. وما يهم فيما يتعلق بالقضاء على الفقر هو إيجاد فرص عمل لائقة في المشاريع الإنتاجية تتوافر لها القدرة على البقاء والنمو وتوفر الحماية الاجتماعية.

الزراعة والعمالة الريفية اللائقة

٢٣ - لا تزال أعداد سكان الريف كبيرة وممثلة تمثيلاً زائداً بين أشد الناس فقراً والمفتقدين للأمن الغذائي. إذ يعيش نحو ٨٠ في المائة من الفقراء فقراً مدقعاً في العالم في المناطق الريفية، حيث يعتمد أغلب السكان على الزراعة. والزراعة هي أيضاً أكبر مصدر للعمالة في البلدان المنخفضة الدخل، حيث تمثل في المتوسط ٦٨ في المائة في أفريقيا و ٦٠ في المائة في أقل البلدان نمواً^(١٥). وفي البلدان النامية، تُمثل النساء، في المتوسط، نحو ٤٠ في المائة من قوة العمل الزراعية، إذ تتراوح نسبتهن بين ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية، و ٥٠ في المائة أو أكثر في أنحاء أفريقيا وآسيا^(١٦).

(١٤) Meghanna Ayyagari and others, "Access to finance and job growth: firm-level evidence across developing countries", Policy Research Working Paper, No. 7604 (Washington, D.C., World Bank, 2016).

(١٥) *The Least Developed Countries Report 2015: Transforming Rural Economies* (United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.7).

(١٦) *The State of Food and Agriculture: Women in Agriculture — Closing the Gender Gap for Development* (Rome, 2011).

٢٤ - ومما له أهمية بالغة للقضاء على الفقر زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام، إلى جانب تصنيع الريف. فالنمو في هذا القطاع، بما في ذلك خلق فرص عمل ريفية غير زراعية لائقة، هو الذي سيكون محركا أساسيا للقضاء على الفقر. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم منذ عام ٢٠٠٨ في رفع معدلات الاستثمار الزراعي في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، فما زالت تلك الاستثمارات غير كافية بالنظر إلى ضخامة ما يتطلبه الأمر للحد بشكل ملموس من الفقر والبطالة وضعف العمالة في الريف. فعلى سبيل المثال، استطاعت فييت نام أن تتحول من اقتصاد زراعي في التسعينيات إلى واحدة من أكبر المصدرين للمنتجات الزراعية في غضون عقدين. وفي أثناء هذه العملية، هبط معدل الفقر هبوطا حادا وزادت العمالة الزراعية وغير الزراعية.

٢٥ - ويستتبع القضاء على الفقر الريفي تحسين سبل الحصول على التعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية الجيدة، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والنقل والاتصالات. إذ أن عدم توافر هذه المنافع والخدمات العامة يزيد احتمال وقوع سكان الريف في شرك الفقر. ولا تزال فئات ريفية محددة، مثل النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة ومجموعات الشعوب الأصلية، والمسنين والمهاجرين، تواجه أشكالا محددة من عدم المساواة والتمييز. فعلى سبيل المثال، ينتشر عمل الأطفال ويُمثل تحديا كبيرا للقضاء على الفقر في الريف. إذ يعمل في الزراعة قرابة ٦٠ في المائة من العمال الأطفال، أو نحو ٩٨ مليون طفل^(١٧). وعمل الأطفال في الزراعة ضار بالأطفال ويطيّل أمد الفقر الريفي حيث أنه يقطع تعليم الأطفال وله آثار طويلة الأجل على قدرتهم على الحصول على فرص عمل لائق ومنتج في مستقبل حياتهم.

٢٦ - وبالمثل، لا تزال المرأة الريفية تستفيد بدرجة أقل من الرجل من فرص العمل الريفي اللائق. فهي تواجه قيودا أكثر مما يواجهه الرجل في الحصول على الأراضي والائتمان والخدمات الإرشادية والحماية الاجتماعية. وهي تواجه أيضا تمييزا في الأجر في أسواق العمل الريفي وغالبا ما تعمل بدون أجر في مزارع الأسرة. والشباب أيضا ممثلون تمثيلا زائدا بين العمال الفقراء وفي العمالة غير المستقرة في المناطق الريفية.

التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر

٢٧ - تُشير التجارب الوطنية إلى أن ثمة سبيلا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل وهو إيجاد عمالة كاملة وفرص عمل لائق للنساء والرجال على السواء. إذ أن توفير العمل المنتج الذي يُدر

(١٧) منظمة العمل الدولية، "Child labour in agriculture"، متاح من الموقع

.www.ilo.org/ipecc/areas/Agriculture/lang--en/index.htm

الأجر اللازم لمعيشة لائقة ويوفر الحماية الاجتماعية الأساسية أمر ضروري لجعل النمو والتنمية شاملين ومستدامين، وذلك بدعم زيادة الاستهلاك والادخار، مما يحفز بالتالي الاستثمار ويخلق حلقة حميدة يتم فيها توليد موارد عامة وخاصة أكبر من أجل تلبية احتياجات المجتمع.

٢٨ - والتحول الهيكلي، الذي ينطوي على انتقال تدريجي من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى الخدمات، كان الاستراتيجية الرئيسية التي خفّضت عن طريقها البلدان المتقدمة النمو من معدل الفقر وأنشأت فرص عمل جيدة. وبالمثل، لعب التحول الهيكلي عن طريق التصنيع دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة في اقتصادات كبيرة ناشئة مثل إندونيسيا، وجمهورية كوريا، والصين.

٢٩ - ولا يزال انعدام التحول الهيكلي يعوق قدرة أغلب البلدان النامية على أن تكافح الفقر وترفع مستويات المعيشة بشكل فعال، على الرغم من تحقق نمو مطرد وقاعدة مستهلكين متنامية وسجلات تصدير قوية. وقد أفضى الاعتماد الكبير على صادرات السلع الأساسية إلى غط للنمو الاقتصادي أسفر عن نمو بلا فرص عمل، وعن إقصاء اجتماعي وإخفاق في انتشار الملايين من برائن الفقر. ولذلك أصبح من الحتمي أن تُركّز البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، على تعزيز النمو في القيمة المضافة والقطاعات الإنتاجية. ومن شأن هذا التحول أن يزيد الدخول المتأتية من العمالة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية عن طريق تعزيز إنتاجية العمالة، وتهيئة فرص العمالة المنتجة، وتخفيض نسبة العمال الفقراء المشتغلين بالزراعة والأنشطة غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، من الممكن دعم الإيرادات العامة من خلال زيادة الأنشطة الإنتاجية، مقترنة بتحسين نُظم إدارة الضرائب، ويمكن استثمار بعض تلك الإيرادات في التعليم والصحة والهياكل الأساسية، أو تحويلها إلى أشد الفئات احتياجاً من خلال نُظم الحماية الاجتماعية.

جيم - التنمية الاجتماعية

التعليم

٣٠ - التعليم هو الأساس لتحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع. وهو أداة قوية للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتحقيق النتائج الأخرى المستتوبة اجتماعياً مثل تحقيق تخفيضات في معدلات وفيات الأم والطفل. وهو يُتيح للأفراد فرصة للنهوض بمهاراتهم من أجل الحصول على عمل جيد وأجر أعلى وحفز النمو القومي. وكل سنة إضافية يقضيها

الفرد في التعليم ترفع دخله السنوي بحوالي ١٠ في المائة^(١٨). وتُشير البحوث إلى أن جني منافع أكبر يتطلب بدء استثمارات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ولضمان أن يُسهم التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، لا بد أن تُوسّع البلدان نطاق الفرص المتاحة، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية. وينبغي تركيز الاهتمام أيضا على تحسين النوعية، نظرا لأن أكثر من ١٣٠ مليون طفل لا يستطيعون القراءة على الرغم من بلوغهم الصف الرابع^(١٩).

٣١ - وقد أُحرز تقدم كبير عبر العالم نحو بلوغ هدف توفير التعليم للجميع. فقد كان مقيدا في التعليم قبل الابتدائي في عام ٢٠١٢ نحو ١٨٤ مليون طفل، بزيادة قدرها حوالي ٦٧ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وزادت النسبة الصافية للقيّد بالمدارس الابتدائية من ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وزادت بمقدار ٢٠ نقطة مئوية على الأقل في ١٧ بلدا، منها ١١ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى مستوى المدارس الابتدائية، حقق ٦٩ في المائة من البلدان التكافؤ بين الجنسين، وخفض ١٧ بلدا معدلات الأمية بها بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وزاد أيضا معدل إتمام التعليم الابتدائي على صعيد العالم من ٨١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٣، وانخفض عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي غير الملتحقين بالمدارس من ١٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧ مليون في عام ٢٠١٥^(١٩).

٣٢ - ومع ذلك، فما زالت التحديات باقية. فعلى مستويي التعليم الابتدائي والإعدادي كان التقدم راكدا في السنوات الأخيرة، وهناك فروق بين المناطق وبين الأطفال الفقراء والأطفال الأغنياء. ففي عام ٢٠١٥، لم يُكمل طفل من كل ستة أطفال التعليم الابتدائي، ومراهق من كل ثلاثة مراهقين التعليم الإعدادي في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وهناك ٥٧ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس، منهم ٥٥ في المائة من البنات، و ٣٣ مليون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتُعزى هذه النتائج الضعيفة إلى التزايدات والتمييز والعنف وزواج الأطفال والمشاكل المتعلقة بتعذر الوصول مثل بعد المسافة وحالة الإعاقة والتكلفة.

(١٨) Claudia E. Montenegro and Harry Patrinos, "Comparable estimates of returns to schooling around the world", Policy Research Working Paper, No. 7020 (Washington, D.C., World Bank, 2014).

(١٩) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ (نيويورك، ٢٠١٥).

الرعاية الصحية

٣٣ - أحرز تقدم غير مسبوق على الصعيد العالمي في تحسين سُبل الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. فأصبح الحصول على الخدمات الصحية الأساسية اليوم ميسورا لعدد من الناس أكبر من أي وقت في التاريخ. فبحلول عام ٢٠١٣، كان قد تم تحصين ٨٤ في المائة من الأطفال البالغين من العمر سنة ضد الخُثاق والكزاز والشَّهَاق، وأفاد ٧٦ في المائة من النساء أنه قد تم تلبية طلبهن الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بوسيلة حديثة^(٢٠). وانخفضت نسبة الوفيات النفاسية من ٣٨٥ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٦ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥. وزادت نسبة الولادات التي تتم بحضور قابلة ماهرة من ٦٠ إلى ٦٨ في المائة فيما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١١. وهبط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ٥٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وعلى الصعيد العالمي، هبطت معدلات الإصابة بمرض الملاريا ومعدلات الوفيات بين السكان المعرضين للخطر إلى ٣٠ في المائة و ٤٧ في المائة على التوالي، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣. وتأخذ حالات الإصابة بالسل في الهبوط، وكذلك حالات الوفاة بين المصابين بالسل من غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وهبط عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٣,٤ ملايين في عام ٢٠٠١ إلى ٢,١ مليون في عام ٢٠١٣.

٣٤ - ومع ذلك لا تزال هناك فروق كبيرة في التغطية عبر المناطق وداخل البلدان. فعلى سبيل المثال، لا يتم بحضور فنيين مهرة من مجموع الولادات في البلدان الفقيرة إلا نصف عدد هذه الولادات، ويحصل ٣٧ في المائة فقط من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد للفيروسات العكسية. وعلاوة على ذلك، لا تيسر مرافق الصرف الصحي المحسنة إلا لـ ٣٦ في المائة من سكان العالم، أو حوالي ٢,٥ بليون شخص. وهذا المرض يُثقل بشكل غير متناسب كاهل الذين يعيشون في فقر والفئات المهمشة، وغالبا ما يدفع بهم إلى براثن الفقر. وقد تبين من دراسة شملت ٣٧ بلدا أن ٦ في المائة من السكان قد رُج بهم في دائرة الفقر المدقع (أي يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم) عندما كان عليهم دفع مقابل الخدمات الصحية من جيوبهم الخاصة. وقد أفقرت المصروفات الصحية ١٧ في المائة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم في تلك البلدان^(٢٠).

(٢٠) منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، *Tracking Universal Health Coverage: First Global Monitoring Report* (Geneva, WHO, 2015).

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٥ - تمكنت البلدان التي سعت إلى زيادة فرص حصول النساء والفتيات بشكل فعال على التعليم والرعاية الصحية الجيدين والعمل اللائق، والموارد الإنتاجية من تحسين نوعية النمو ووتيرته، وحدثت من الفقر وعدم المساواة. وفي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية حققت الزيادة في تيسير وصول النساء، وبخاصة الفقيرات، إلى سوق العمل تخفيضاً في معدل الفقر وعدم المساواة^(٢١). وتبين من دراسة أجريت لأكثر من ١٠٠ بلد على مدى ثلاثة عقود أن تحقيق زيادة قدرها نقطة مئوية في نصيب المرأة البالغة من التعليم الثانوي ينتج عنه زيادة في دخل الفرد تصل إلى ٠,٣ نقطة مئوية^(٢٢).

٣٦ - ويسهم تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أيضاً إسهاماً كبيراً في رفاه الأطفال، بما في ذلك بكسر حلقة الفقر المتوارثة عبر الأجيال. وظهر أن القرارات التي تتخذها والممارسات التي تتبعها نساء أفضل تعليماً مثل تحسين الماعدة بين المواليد، وإنجاب عدد أقل من الأطفال، واتخاذ قرارات أفضل لدى الاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم، وتبني ممارسات صرف صحي مُحسَّنة، تؤدي إلى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال.

٣٧ - ويستمر إحراز تقدم ملحوظ في جميع المناطق من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعدد الفتيات المقيدات حالياً بالمدارس أكبر بكثير منه منذ عقد مضى، وذلك نتيجة تحقيق المناطق النامية ككل للغاية المتمثلة في القضاء على الفرق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي من غايات الهدف الإنمائي للألفية. وهبطت نسبة النساء في العمالة غير المستقرة بمقدار ١٣ نقطة مئوية فيما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٥. وشكلت النساء نسبة قدرها ٤١ في المائة من العاملين بأجر خارج القطاع الزراعي في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت نسبتهن ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠. ومنذ عام ١٩٩٠، زادت نسبة النساء في التمثيل البرلماني في حوالي ٩٠ في المائة من البلدان الـ ١٧٤ التي تتوافر هذه المعلومات بشأنها. وصار للنساء أيضاً حقوق قانونية أكبر في الحصول على العمل وحيازة الممتلكات ووراثة.

(٢١) Joana Costa, Elydia Silva and Fábio Vaz, "The role of gender inequalities in explaining income growth, poverty and inequality: evidence from Latin American countries", Working Paper, No. 52 (Brasilia, International Policy Centre for Inclusive Growth, 2009).

(٢٢) David Dollar and Roberta Gatti, "Gender inequality, income and growth: are good times good for women?", Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 1 Washington, (D.C., World Bank, 1999).

٣٨ - وعلى الرغم من هذه المكاسب، يزيد عدد النساء اللائي يعشن في فقر عن عدد الرجال، وأصاب الركود مشاركتهن في قوة العمل، إن لم تكن زادت سوءاً، عقب الكساد الكبير. ولا تزال الفجوة بين الجنسين عالية في معدلات المشاركة في قوة العمل، إذ تبلغ ٢٧ نقطة مئوية. والنساء ممثلات تمثيلاً زائداً في العمالة غير الرسمية، ويتحملن العمل في ظل ظروف سيئة وأحياناً خطيرة، مع انعدام الحماية الاجتماعية وتدني الأجور. وهذا التمييز يسلب من المرأة القدرة على إعالة نفسها وأسرتها على النحو الملائم، والتمتع بمستوى معيشة مناسب. كذلك تحد الممارسات التمييزية من فرص حصول المرأة على الأصول والموارد مثل الأراضي والمعلومات والمعرفة والتكنولوجيا والائتمان. ولا يزال الاستبعاد المالي عائقاً مستمراً أمام النساء، وبخاصة في البلدان النامية.

٣٩ - والتصدي لهذه التحديات يتطلب وضع سياسات تُمكن النساء والرجال من التوفيق بين مسؤولياتهم الأسرية والمسؤوليات المتعلقة بالعمل، مثل منح إجازة أمومة ووالدية مدفوعة الأجر. ولا بد من الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي وإدخال الكهرباء، وبخاصة في المناطق الريفية، بينما سيزيد توفير العام لخدمات الرعاية، وبخاصة رعاية الطفل، من مشاركة المرأة، وبخاصة المرأة الفقيرة، في سوق العمل.

ثالثاً - الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر

٤٠ - لا تزال نُظم الحماية الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية وتحسين النتائج الصحية والتعليمية، وبخاصة بين الأطفال. وفي عام ٢٠١٣، ساعدت الحماية الاجتماعية على انتشار نحو ١٥٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع^(٨).

٤١ - وقامت عدة بلدان بتوسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية بدرجة كبيرة. وقد حُسِّن التوسيع التدريجي لنطاق التغطية بالحماية الاجتماعية من رفاه السكان وتكوين رأس المال البشري، وأسهم في الحد من عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، أصبحت التحويلات النقدية المشروطة آليات هامة ضمن السياسات الاجتماعية واستراتيجيات القضاء على الفقر. وتمثل التحويلات النقدية المشروطة، عبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكثر من ٢٠ في المائة من دخول المستفيدين الفقراء. ولولا هذه التحويلات لكانت مستويات الفقر أعلى بكثير. وتُسهم تلك التحويلات أيضاً في إزالة العقبات التي تحول دون التحاق الذين يعيشون في فقر بأنشطة إنتاجية.

٤٢ - ومع ذلك، لا تتيسر لنحو ٥٠ في المائة من سكان العالم السُّبل إلى أي تدابير للحماية الاجتماعية. ولا تتيسر نُظم الضمان الاجتماعي الشاملة إلا لنسبة قدرها ٢٧ في المائة من سكان العالم. أما نسبة الـ ٧٣ في المائة المتبقية فهي إما لديها تغطية جزئية

أو ليس لها تغطية بالمرة. وتقل نسبة التغطية في أقل البلدان نمواً عن ١٠ في المائة، وتتراوح بين ٢٠ و ٦٠ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل^(٢٣).

رابعاً - جعل القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل من أولويات السياسة العامة

٤٣ - يتطلب القضاء على الفقر بجميع أشكاله المتعددة وضع سياسات واستراتيجيات تكفل أن تُفضي المكاسب الاقتصادية إلى تحقيق رخاء مشترك، وإيجاد فرص عمل لائق والحد من عدم المساواة. ويلزم القيام بتدخلات استراتيجية لحفز القطاع الخاص وتمكينه من توليد فرص عمل أكثر وأفضل في القطاعات والمجتمعات المحلية التي يعيش ويعمل فيها أشد الناس فقراً، مع الاستفادة التامة من الأسواق "الخضراء" الجديدة والمتنامية. ويجب أن توفر نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة للناس ما يحتاجونه من الاستقرار والأمن للاستثمار في المستقبل وللمضي قدماً. ولا بد أن يكون الناس في صميم الجهود الرامية لتوليد النمو الشامل. إذ أن البلدان لا تُحقق الابتكار والإنتاجية اللازمين لتوليد فرص العمل اللائق وتحقيق النمو الشامل والمستدام اللازمين للقضاء على الفقر إلا إذا أفضت الاستثمارات في الناس إلى نمو رأس المال البشري.

٤٤ - وأفضل سبيل لدعم القضاء على الفقر من خلال إيجاد العمل اللائق هو وضع إطار منسق للسياسة الاقتصادية والاجتماعية يُحسن من العمالة كما وكيفا. ومما له أهمية حاسمة التعافي من فترة النمو الاقتصادي المتباطئ الراهنة في كثير من البلدان والمناطق. وعلاوة على ذلك، وكما يفيد كثير من البحوث التي أجريت، يدعم الحد من عدم المساواة والفقر تحقيق نمو أسرع^(٢٤). ولذلك ينبغي لأولويات السياسة العامة أن تُركّز على العوامل المحركة لتحقيق نمو أسرع شامل وزاخر بفرص العمل. ويمكن لسياسة الاقتصاد الكلي أن تُسهم في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر بالتمكين من التوفير الكافي للخدمات المدعومة دعماً عاماً، وإنشاء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وصيانتها ورفع كفاءتها، وجعل الموارد البشرية والخدمات العامة الرفيعة المستوى متوافرة على نطاق أوسع، وبخاصة في المناطق الريفية أو الخليات التي تُعاني من النقص.

٤٥ - وينبغي للبلدان أيضاً أن تُيسر تحقيق التغيير الهيكلي وتديره. ولدى كثير من البلدان النامية إمكانات كبيرة لتحقيق مزيد من النمو من خلال التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. ويمكن للسياسات والتدابير الرامية إلى دعم التحول الهيكلي أن تشمل إيجاد قطاع

(٢٣) منظمة العمل الدولية، *World Social Protection Report 2014/15: Building Economic Recovery, Inclusive Development and Social Justice* (Geneva, 2014).

(٢٤) Jonathan D. Ostry, Andrew Berg and Charalambos G. Tsangarides, "Redistribution, inequality and growth", International Monetary Fund discussion note, SDN/14/02 (February 2014).

رائد أو تنويع الاقتصاد من خلال وضع سياسات صناعية وقطاعية؛ ودعم إنشاء مشاريع مستدامة ورفع كفاءة التكنولوجيات ومهارات العاملين في القطاع غير الرسمي، وبخاصة بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتعزيز التعليم والتدريب من أجل تنمية المهارات بغرض تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على العمال.

٤٦ - ومن أجل زيادة المجموعة الكلية من إجراءات بدء الأعمال المنتجة ومعدل البقاء في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن تُسهم في تحقيق نمو فرص العمل والقضاء على الفقر، يلزم اتخاذ طائفة من تدابير السياسة العامة التي يمكن التغلب بها على معوقات النمو الهيكلي وهيئة بيئة يسود فيها تكافؤ الفرص بين جميع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وينطوي ذلك على هيئة الظروف للعمل اللائق، وتوفير التثقيف والتدريب الجيدين، وتحسين سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق، وتيسير الحصول على الائتمان، وتوفير هياكل أساسية جيدة وهيئة ساحة عمل مهيأة من خلال الأنظمة التجارية والعمالية.

٤٧ - ويُسرّع الإدماج الناجح للشبان والشابات في سوق العمل أيضا من التحول الهيكلي. فالشباب أكثر قدرة على الحركة وهم في العادة أكثر تعليما ممن سبقوهم وأقدر على استيعاب المزيد من تجارب العمل الجديدة. وينبغي لسياسة العمالة أن تدعم توفير فرص العمل اللائق للشباب وذلك بالتقدير الكيفي والكمي لاحتياجات الاستثمار الراهنة والمقبلة من العمال والمهارات وإبلاغ المؤسسات التعليمية والتدريبية والشباب بهذه الاحتياجات المحتملة، وتقديم المشورة للشباب في مجال التوظيف وإعلامهم بتوجهات سوق العمل. ويمكن إطلاق الإمكانيات غير المستغلة للمرأة من خلال وضع سياسات تُمكن من حصولهن على قدم المساواة على التعليم والتدريب والموارد الإنتاجية، وتُسهم في إعادة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتُفضي إلى وصولهن المتكافئ إلى الأنشطة الاقتصادية المدرة للربح والاستفادة منها.

٤٨ - ومن أجل تحسين النتائج التعليمية، لا بد للبلدان أن تنهض بمعدلات القيد بالمدارس عن طريق قيد غير الملتحقين بها والوصول إلى أشد الأطفال فقرا والأطفال المستبعدين والمحرومين، وخفض معدلات التسرب. ومن الضروري أيضا تخصيص موارد كافية والتركيز على تحسين التعليم كما وكيفا، فضلا عن تحسين الاحتفاظ بالمعلمين المؤهلين وأجورهم. ويلزم أيضا إيلاء اهتمام خاص للأطفال في المناطق المتأثرة بالتراجع.

٤٩ - ومن أجل تحسين سبل الحصول على رعاية صحية جيدة، يلزم أن يكون هناك التزام سياسي قوي وإقامة شراكات عالمية، بما في ذلك من أجل زيادة التمويل المخصص لقطاع

الصحة، وكفالة الحصول على قدم المساواة على الرعاية والخدمات، وتحسين التأهب لمواجهة حالات الطوارئ، مثل الأمراض الوبائية والتزاعاات والأزمات الإنسانية والكوارث، وإدارتها.

خامسا - توفير التمويل للتنمية الشاملة للجميع

٥٠ - تُحدد خطة عمل أديس أبابا عدة مصادر لتمويل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لكثير من البلدان النامية. وقد بلغ مجموع المعونة الإنمائية ١٣١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥، بزيادة بنسبة ٦,٩ في المائة عليها في عام ٢٠١٤ بالقيمة الحقيقية، حيث تجاوزت المعونة المنفقة على اللاجئين في البلدان المضيفة أكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية فبلغت ١٢ بليون دولار. وباستثناء المبالغ المنفقة على اللاجئين، لا تزال قيمة المعونة تزيد نسبتها بمقدار ١,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية^(٢٥).

٥١ - وتُشدد خطة العمل أيضا على أهمية تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وتُعد الموارد المحلية للبلدان النامية أكبر بكثير من جميع مصادر التمويل الخارجي. إذ تعتمد البلدان النامية بشكل متزايد على الإيرادات الضريبية في تمويل برامج التنمية. ومع ذلك، لا تزال الإيرادات الضريبية منخفضة على الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيد العالمي. وبالنسبة للغالبية العظمى من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية، أصاب الركود أو الهبوط فعليا نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. واقتربت هذه الحالة بتدهور معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للسلع الأساسية. ويُضعف التنافس الضريبي أيضا من تعبئة الإيرادات.

٥٢ - ومن المهم، لضمان استدامة الجهود الإنمائية، أن تُركّز البلدان النامية وشركاؤها في التنمية على دعم الموارد المحلية للتنمية. وتُشدد خطة العمل أيضا على أهمية الكيفية التي يتم بها إنفاق الموارد المالية، بما في ذلك مواءمة هذه الموارد مع التنمية المستدامة. ومن المطلوب بذل جهود لتحسين كفاءة استخدام الموارد الحالية في قطاعات بالغة الأهمية مثل التعليم والصحة والزراعة. وينبغي أيضا أن تظل ضرورة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بارزة على جدول أعمال التنمية الدولية، حيث إن هذه التدفقات تضر بالجهود الإنمائية في البلدان الفقيرة.

Organization for Economic Cooperation and Development, "Development aid rises again in 2015, (٢٥) spending on refugees doubles", 13 April 2015, available from www.oecd.org/development/development-aid-rises-again-in-2015-spending-on-refugees-doubles.htm.

سادسا - استعراض تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للعقد الثاني

٥٣ - استنادا إلى المشاورات التي أجريت مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها واللجان الإقليمية، يخلص هذا الاستعراض للعقد الثاني إلى أنه قد أُرسى أساس متين لضمان أن يظل القضاء على الفقر الأولوية الرئيسية لخطة التنمية العالمية الجديدة ومنظومة الأمم المتحدة. وقد أسهم العقد الثاني في إذكاء الوعي وتقاسم الاستراتيجيات الفعالة بشأن القضاء على الفقر وأثر على السياسات. وقد نفذت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، كلا ضمن حدود ولايتها ومواردها، أهداف العقد الثاني من خلال تقديم الدعم الاستشاري والبرنامجي للدول الأعضاء. ويرد فيما يلي بيان بعض الأمثلة للأنشطة التي اضطلعت بها فرادى الوكالات دعما للعقد الثاني.

٥٤ - كجزء من الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة لمنظمة العمل الدولية، أدرجت المنظمة مواضيع أساسية مثل توفير العمل اللائق ضمن الاقتصاد الريفي، وإضفاء الصبغة الرسمية على الاقتصاد غير الرسمي، وحماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة. وقامت المنظمة بعمليات لوضع المعايير في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أفضت إلى اعتماد التوصية ٢٠٤ بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. وكفلت المنظمة إدراج الموضوع المعنون "توفير العمل اللائق في سلاسل الإمداد العالمية" على جدول أعمال الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي، وذلك بهدف تناول دور سلاسل الإمداد العالمية في التنمية الشاملة للجميع وإيجاد فرص العمل. وعلاوة على ذلك، أنشأت المنظمة عدة مبادرات مئوية، بما في ذلك مبادرة بشأن مستقبل العمل وأخرى بشأن القضاء على الفقر.

٥٥ - وأولت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أولوية لدعم إيجاد عمالة ريفية لائقة في إطارها الاستراتيجي المستعرض. وتتناول أعمالها المتعلقة بالعمالة تقديم الدعم لإعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تولد فرص عمل ريفية لائقة، وتقديم المشورة المتعلقة بالسياسة العامة، وتنمية القدرات، وتقديم الدعم التقني لتوسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية ليشمل المناطق الريفية، فضلا عن تقديم الدعم من أجل تحسين نُظم المعلومات والمعرفة فيما يتعلق بإيجاد فرص عمل ريفية لائقة على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد زادت منظمة الأغذية والزراعة من التركيز على موضوع توفير العمل اللائق في الحوار العالمي الجاري بشأن الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك والتربية المسؤولة للأحياء المائية. وهي تُعزز أيضا سبل الحصول على الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، وعممت موضوع توفير العمل اللائق ضمن مشاريعها وأطر برمجتها ومبادئها التوجيهية. ومنظمة الأغذية والزراعة عضو نشط في شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وتُسهم إسهاما مباشرا في خطة عملها على

نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب. وهي جزء من المبادرة العالمية بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب واستراتيجيتها ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون المنظمة مع الاتحاد الأفريقي ووكالات مختارة تابعة للأمم المتحدة في تصميم برنامج الخمس سنوات الأول ذي الأولوية بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع التابع للاتحاد الأفريقي.

٥٦ - ودعماً للقضاء على الفقر، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه كيماً يُساعد البلدان على التغلب على ثلاث عقبات سائدة تعترض الحد من الفقر، وهي: النمو البطيء غير المنشئ لفرص العمل؛ والتزاع وهشاشة الوضع؛ وعدم المساواة والإقصاء. ويُعد توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق هدفاً تنشد هذه الجهود تحقيقه. ويُعزز البرنامج الإنمائي زيادة الوعي بشأن خطة توفير العمل اللائق بوصفها عنصراً فعالاً في الاستراتيجية الإنمائية للقضاء على الفقر، ويواصل القيام بالتوعية والدعوة على جميع المستويات فيما يتصل بالتوصيات الواردة في تقريره للتنمية البشرية لعام ٢٠١٥. وهو يتقاسم الممارسات الجيدة بهدف العمل على توفير العمالة والعمل اللائق على المستويات الوطنية والدولية. ويدعم البرنامج الإنمائي إدماج توفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر ضمن السياسات والبرامج الوطنية والدولية.

٥٧ - وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات تدعم تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، بدور أساسي في مواجهة تحديات القضاء على الفقر من خلال إيجاد العمالة. وتُشارك المنظمة بنشاط في تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان بهدف القضاء على الفقر وإيجاد العمالة. وهي تُقدّم المساعدة التقنية للحكومات من أجل دعم تحديد المجموعات والقطاعات الاستراتيجية وسلاسل القيمة الصناعية التي تتوافر لها إمكانات تحقيق نمو كبير وإيجاد فرص العمل ومن أجل تحسين الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها البلدان لأصحاب المشاريع الحاليين والطامحين، بما في ذلك الخدمات التي تُلبّي احتياجات أصحاب المشاريع من الشباب والنساء. وتُقدّم اليونيدو أيضاً الخدمات التي تستهدف تحسين صلاحية من هم في سن العمل للتشغيل، وبخاصة الشباب والنساء، وتقدم الدعم للمجتمعات المحلية من أجل إيجاد ثقافة لتنظيم المشاريع، والجمع بين أصحاب المصلحة بهدف الدخول في حوار لتوعية الشباب والنساء بالفوائد التي تعود من تشجيع تنظيم المشاريع.

٥٨ - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تناول مسألة حصول المرأة على التمويل من خلال عملها البرنامجي على المستوى القطري. وفي عام ٢٠١٥، قدمت الهيئة الدعم للتخطيط والميزنة المراعيين للمنظور الجنساني في ٧٦ بلداً. وأسهمت في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين في

٢١ بلدا وقدمت الدعم لوضع النظم لتتبع المساواة بين الجنسين في ١٨ بلدا. ومنذ عام ٢٠١٣، وضع ما مجموعه ٣٠ بلدا نُظما لتتبع المخصصات الجنسانية وإعلانها. وفي عام ٢٠١٥، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود المبذولة لتعبئة دعم سياسي أكبر لتمويل تحقيق المساواة بين الجنسين. وخلال التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا، أسفرت جهود الدعوة التي قامت بها الهيئة وما قدمته من إسهام موضوعي عن إدراج أولويات محددة بشأن توفير التمويل التحويلي لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوثيقة الختامية. كذلك أطلقت بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال اجتماع أديس أبابا خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمويلا يُفضي إلى التحول.

٥٩ - ويُعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان إيجاد حلول متكاملة تتناول العوامل الرئيسية المفضية إلى الفقر وذلك بالتركيز على إتاحة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص لقدرات النساء والشباب وحقوقهم والفرص المتاحة لهم. وقد ساعد الصندوق، خلال العامين الماضيين، على حصول عدد إضافي يبلغ ٥٣ مليون شخص على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، وعلى حصول ٢٣ مليون مراهق على خدمات متكاملة للصحة الجنسية والإنجابية. وقد حالت هذه الأنشطة دون وقوع ما يُقدَّر بنحو ٦٣ ٣٤٢ وفاة نفاسية ومنعت حدوث ٢٣ مليون حالة حمل غير مرغوب فيه. وقَدَّم الصندوق الدعم للبلدان في مجال وضع التشريعات والسياسات للقضاء على زواج الأطفال وتحقيق العائد الديمغرافي، وهو أحد العوامل المساهمة الرئيسية في القضاء على الفقر. وركزت جهود الصندوق على بناء قدرة البلدان على إجراء تقييمات استراتيجية للتغير السكاني والسياسات السكانية والآثار السكانية المضاعفة، وعلى بناء القدرات البشرية والشرائط من أجل متابعة تقرير سياسات متكاملة قائمة على البيانات وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لجهود جمع البيانات في ١٣٠ بلدا.

٦٠ - وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالدعوة من أجل الاعتراف بفقر الأطفال كمسألة ذات أولوية عالمية ووطنية يجب اتخاذ إجراءات بشأنها بتقديم أدلة جديدة، وتحسين توافر البيانات عن فقر الأطفال، والتعاون مع الشركاء للتصدي لفقر الأطفال بجميع أبعاده. وقد زادت اليونيسيف من عدد الأفراد والأسر المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وكفلت أن تُعظَّم هذه البرامج النتائج الإيجابية المتحققة لصالح الأطفال. وعلى الصعيد العالمي، أسهمت اليونيسيف، من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في وضع وصقل إطار رصد خطة عام ٢٠٣٠. وتعمل اليونيسيف حاليا مع شركائها من أجل زيادة توافر البيانات العالمية والوطنية عن فقر

الأطفال. وعلاوة على ذلك، تُقدم الدعم التقني للمكاتب الإحصائية الوطنية في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالفقر الأطفال، وتُدعم الحكومات في تفعيل التدريجي لإتاحة التعليم الأساسي لمدة ١٢ سنة لجميع الفتيات والفتيان، بمن فيهم الأشد هميشا. وتسعى اليونيسيف أيضا إلى إدراج الشواغل المتعلقة بعمل الأطفال في السياسات وخطط التعليم الوطنية، وجعل نُظم الحماية الاجتماعية مراعية للأطفال.

٦١ - وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدعم قدرة الدول الأعضاء فيها على تناول مسألة القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة من خلال ما تقوم به من عمل تحليلي وتعاون تقني. وقد وضعت اللجنة مجموعة تدابير تفاعلية على الإنترنت للتوعية بأهمية توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيزها وتعزيز قاعدة المعرفة المتعلقة بتلك الأهمية^(٢٦). وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أصدرت اللجنة مؤخرا تقرير الفريق العامل المواضيعي المشترك بين آلية التنسيق الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالشباب، المعنون "إطلاق الطاقات: الشباب في قلب التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ". وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة بأعمال تحليلية بشأن نُظم ضمان الدخل القائمة للمسنين في بلدان مختارة، وتستخدمها في التعاون التقني، وتُقدم لمقرري السياسات خيارات سياساتية لتوفير ضمان الدخل لجميع المسنين.

٦٢ - وتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بنشاط في مساعدة البلدان الأعضاء فيها على تصميم سياسات قائمة على الأدلة ووضع إطار لقياس الفقر المتعدد الأبعاد. وتنظم اللجنة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، حلقات عمل تدريبية بشأن الفقر لتنمية قدرات البلدان الأعضاء في مجال قياس الفقر. وقد استنبطت أيضا أداة جديدة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد مُصممة خصيصا للمنطقة العربية. وأعدت اللجنة أيضا أداة لمنهجيات الاستقصاء المتسق للأسر المعيشية عبر البلدان، ووضعت، بالاشتراك مع المعهد العربي للتنمية الحضرية، مؤشرا متعدد الأبعاد للحرمان الحضري للأسر المعيشية يمكن به قياس الفقر والحرمان على مستوى المدن. وتشارك اللجنة أيضا مع اللجان الإقليمية الأخرى بغية تحسين القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في مجال قياس الفقر وعدم المساواة.

(٢٦) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "Social protection toolbox"، وهي متاحة على الموقع www.socialprotection-toolbox.org.

سابعاً - خاتمة وتوصيات

٦٣ - يتطلب القضاء على الفقر طائفة واسعة النطاق من السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وللنمو الاقتصادي أهميته للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، ولكنه ليس كافياً. وفي حين تستهدف بعض السياسات تعزيز النمو الشامل الذي يرفع الدخل ويحد من عدم المساواة، تُركّز سياسات أخرى على إزالة العقبات التي يواجهها الناس والجماعات التي تخلفت عن الركب حتى الآن. وأهم هذه السياسات الرئيسية السياسات الفعالة في أسواق العمل والتي تدعم إيجاد العمالة وتنمية الموارد البشرية، وتُعزز قدرات الذين يعيشون في فقر، وتُعيد توزيع الحماية الاجتماعية وتتوسع فيها، وتُعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتستثمر في الزراعة والتنمية الريفية والهياكل الأساسية. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص ينبغي أن يكون المحرك الرئيسي لتحقيق النمو في فرص العمل، هناك دور واضح للسياسة العامة في تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنصفة والشاملة. وتُشير التجربة المكتسبة خلال العقد الثاني إلى أن القضاء على الفقر هو بالدرجة الأولى مسألة أولويات سياسية في صنع القرار الوطني. وهناك أيضاً دور واضح يتعين أن تقوم به وكالات الأمم المتحدة في دعم الاستراتيجيات القطرية للقضاء على الفقر وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٤ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) وضع أدوات تتعلق بالسياسة العامة، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين ومساندة من التزامات بتخصيص الموارد، فضلاً عن المؤسسات الموجهة نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة بغية الوصول إلى أبعد المتخلفين عن الركب؛

(ب) تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تُعزز النمو الشامل، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة؛

(ج) دعم الاستثمارات في مجال التعليم، بما في ذلك التعليم والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والصحة، بُغية زيادة إنتاجية قوة العمل وتسخير العائد الديمغرافي للقضاء على الفقر؛

(د) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وفرص حصول النساء والشباب على العمل اللائق، وإتاحة الفرص لتنمية مهاراتهم وتوفير الموارد الإنتاجية لهم وتوعيتهم

بحقوقهم في العمل. وينبغي بذل الجهود أيضا لتقليص الفجوة الكبيرة بين الجنسين في سوق العمل وحماية العمال المهاجرين؛

(هـ) تيسير وإدارة التغيير الهيكلي الذي يدعم تحقيق نمو اقتصادي متواصل ويكفل توفير فرص عمل أكثر وأفضل، مما يُفضي إلى القضاء على الفقر. وهناك، في أقل البلدان نموا، حاجة شديدة للاستثمارات المتواصلة في مجال الزراعة، وبخاصة من أجل زيادة الإنتاجية بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(و) تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية من أجل الحد من تعرض العمال وأسرهم لصدمات غير متوقعة وتخفيف تكاليف التكيف التي تنشأ دائما عن التغيير الهيكلي؛

(ز) استخلاص الدروس من تنفيذ العقد الثاني والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين نظم البيانات والرصد، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار والخبرات، وعرض مبادرات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق، وبناء زخم من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٥ - وينبغي للأمم المتحدة من جانبها القيام بما يلي:

(أ) أن تدعم الدول الأعضاء في تنفيذها لأهداف العقد الثاني وخطة عام ٢٠٣٠، وذلك بتعزيز التنسيق والاتساق والتآزر في مجالات القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، والحد من عدم المساواة وحماية الكوكب؛

(ب) أن تُساعد البلدان في سد الفجوة بين السياسات والقدرة على الإنجاز، مما يستتبع مساعدتها على وضع إطار للسياسة الاجتماعية وسياسة الاقتصاد الكلي يرتبط بالشواغل الأساسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعن طريق هذا الإطار، الذي سيوفر محفلا لتقييم أصحاب المصلحة لتدابير السياسة الفعالة، ينبغي أن تلتزم الحكومات صراحة بتحسين النتائج المتعلقة بإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر، وبالقيام بصفة منتظمة بجمع البيانات المصنّفة لأغراض الرصد والتقييم الوطنيين.